المحاضرة السابعة في مقياس قانون المسؤولية الإدارية

السداسي الثاني (السنة الجامعية 2023-2024)

الأسس الفلسفية والقانونية لنظرية المسؤولية الإدارية بدون خطأ

لقد أنشأ القضاء الإداري نظرية المسؤولية الإدارية بدون كنظرية استثنائية تكميلية، تقوم على مجرد توافر ركني الضرر والعلاقة السببية، بعد أن ثبت للقاضي الإداري استحالة تطبيق نظرية المسؤولية الإدارية على أساس الخطأ في بعض القضايا التي يكون فيها الخطأ معدوما، إضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة أساس بتطور النشاط الإداري مع بداية القرن 19، وكذا تلاشي فكرة الخطأ شيئا فشيئا، كما رأينا ذلك في المحاضرات السابقة.

ويبدو أن القضاء الإداري قد استند عند إنشاءه لهذه النظرية التوفيقية، على الأسس والمبادئ التالية:

1- مبدأ الغنم بالغرم:

ومؤدى ذلك أنه إذا حدث وأن انتفعت مجموعة من الأفراد من أعمال وأنشطة الإدارة، في مقابل تضرر فئة أخرى، فإنه يتوجب وفقا لهذا المبدأ على الجماعة التي انتفعت أن تتحمل عبئ تعويض الفئة المتضررة، ويكون ذلك عن طريق تحميل الإدارة المسؤولية بدون خطأ، التي تلتزم بدفع التعويض باسم الجماعة المنتفعة لفائدة الفئة المتضررة، من خزينة الدولة التي تتشكل من ضرائب ورسوم جميع الأفراد.

2- مبدأ التضامن الاجتماعي:

ومؤدى هذا المبدأ أن أفراد المجتمع يحكمهم واجب التضامن الإجتماعي فيما بينهم، لجبر الأضرار التي قد تلحق فئة معينة، بفعل بعض المخاطر، كالكوارث الطبيعية، والأوبئة، وغيرها، ويكون ذلك عن طريق تحميل الإدارة المسؤولية بدون خطأ، فتنوب بذلك عن الجماعة لتحقيق مبدأ التضامن الاجتماعي، في دفع مبلغ التعويض للفئة المتضررة.

3- مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة

يعتبر مبدأ المساواة أمام الأعباء العامة مبدأ دستوريا، يتعين على الإدارة احترامه بمناسبة قيامها بأعمالها الإدارية، فإذا حدث وأن قامت الإدارة بعمل إداري حتى ولو كان مشروعا، وسبب ضررا للغير بتحميل فئة معينة أعباء معينة، ما أدى إلى الإخلال بمبدأ المساواة أمام الأعباء العامة، كان لزاما على الإدارة أن تتحملها مسؤوليتها الإدارية بدون خطأ، عن طريق دفع التعويض للفئة المتضررة، بهدف إعادة التوازن المفقود.